"حديث الأوزاعـي في المسـح على العمامة عند البخـاري " دراســة نقديــة

د. خالــد الشرمـان * د. محمـد الـحـوري **

تاريخ تسلم البحث: ١٩/٠٥/٢٠١٦م تاريخ قبوله للنشر: ٠٤/٠٩/٢٠١٦م

الملخص

قمنا في هذا البحث بدراسة الانتقاد الموجه لحديث الأوزاعيّ في المسح على العمامة، والذي أخرجه البخاريّ في باب المسح على الخفّين، وذكر أن معمراً تابعه، إلا أنّ ابن قتيبة وبعض علماء المالكيّة تكلّموا فيه وردّوه، بحجج متفاوتة، زعم ابن قتيبة أنه منسوخ بالإجماع، وقال بعض علماء المالكيّة أنّه مما انفرد به الأوزاعيّ مخالفا للثقات، وبالغ بعضهم فحكم باضطرابه، فقمنا بتخريج الحديث، وذكرنا من عمل به من فقهاء الصحابة خاصّة، ودرسنا طبقات الرّواة على يحيى بن أبي كثير مدار الرّواية، وأثبتنا بأقوال النّقاد أنّ الأوزاعيّ هو المقدّم بينهم في الرّواية عن يحيى، مما يقتضي تقديم روايته وقبولها، خاصّة أنّ زيادة المسح على الخفّين ليست منافية للحديث الواردة فيه، كما أنّها ثبّتت من طريق صحابي آخر.

الكلمات الدالة: صحيح البخاري، الأحاديث المنتقدة، الدفاع عن صحيح البخاري، حديث العمامة.

Abstract

The current study examined the critique addressed to Al Awzaiey saying concerning rubbing the turban, which was classified by Al Bukari in the entry of rubbing slippers. He mentioned that Mumaar tracked it, but Ibn Qutaibah and other Maleki scholars spoke about it and was refuted by them employing various arguments such as it is cloned by consensus. Some Maleki scholars said that what Al Awzaiey was unique about is in disagreement with the trusted Hadeeth scholars and some of them exaggerated saying it was distorted and this the reason why the current study classified this Hadeeth. In doing so, the study cited some of the companions work concerning this saying. We also examined the strata of narrators reaching to Yehya Bin Abi Katheer, the narrator of this saying. We proved by the sayings of critiques that Al Awzaiey was the favored in narration about Yehya, meaning that his narration is favorable and should be accepted, especially when knowing that increasing rubbing slippers does not contradict the saying mentioned in this Hadeeth as it was proven from another companion.

Key words: Saheeh al-Bukhari, critical ahaadeeth, Defending Saheeh al-Bukhari, Hadith of the turban.

* أستاذ مساعــــد، جامعة اليـــــــــرمــوك.
** أستاذ مشـــــارك، جامعة اليـــــــــرمــوك.

المقدمـــة :

الحمد لله ربّ العالمين، القائل: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، المقول بحقّه ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾، وعلى آله، وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فإنّه لا يخفى على أحد أنّ الله عزّ وجل هيأ للسنّة النبويّة علماء جهابذة، حملوا لواءها، ورفعوا رايتها، وكان الإمام البخاريّ، ممن اصطفاهم الله تعالى؛ لحفظ حديث رسوله ﷺ، وصيانته، والذبّ عنه، فبلغ فيه مبلغاً رفيعاً، ورزق منه حظّا واسعا، حتى أقرّ له أهل الحديث في زمانه، أنّه لا يقدم عليه في صنعة الحديث أحد، وأمّا مثله فعسى، وما أعدل ما وصفه به تلميذه الإمام مسلم حين ناداه بـ: "أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"(١).

ومع ذلك فلم تمنع هيبةُ البخاري ومكانته العلماءَ من مناقشته، والنّظر فيما يحكم به، فصنعة النّقد التي أتقنها رحمه الله أيّما اتقان، مارسها غيره كذلك، فتتبعه بعض العلماء، في بعض ما أخرجه في صحيحه، وليس بخاف كتاب (التتبع) للدارقطني، وكان لأهل الأندلس والمغاربة المالكية حظّ في نقد بعض الروايات، ومن هؤلاء الحافظ الأصيلي، راوي الصحيح عن الإمام البخاري، والإمام المهلب بن أبي صفرة في كتابه (المختصر النّصيح)، والحافظ ابن عبد البر الأندلسي في كتبه (التمهيد، والاستذكار، والأجوبة المستوعبة).

وقد وقفنا على نقد هؤلاء العلماء لحديث الأوزاعي في المسح على الخفين والعمامة، الذي أخرجه البخاري في صحيحه، فأردنا دراسة الحديث؛ دراسة علمية متأنية، وفق منهج المحدثين؛ لمعرفة الصّواب في حكم هذا الحديث.

وبادي بدء، نودّ أن نذكر موقفنا تجاه مَن انتقد بعض ما يروي في صحيح البخاري، فهم عندنا علماء أفذاذ، رزقوا حظّا مما رزقه البخاري، من العلم والفهم، وهؤلاء ينتقدون وفق منهج اعتمدوه، ولغاية نبيلة يبتغونها؛ هي صيانة الحديث الشريف، مما يرون أنّ بعض الرواة اعتراه الوهم فيه، فالواجب على طالب العلم أن يدرس أقوالهم ومناهجهم، ثم يقارنها بقول البخاري ومنهجه،

ليستبين له الحق؛ وليعلم أيّهم أدق نظراً، وأقرب دليلاً، فيأخذ برأيه، لكن، لا ينبغي أن يغيب عنه أثناء دراسته، أن جهد البخاري تلقته الأمة بالقبول، فهو جهد أمّة من النّقاد وعلماء العلل؛ من شيوخ البخاري، الذين تلقى البخاريّ علمهم، فحازه إليه، كابن المديني وإسحاق بن راهويه رحمهم الله، فقد ألّف مؤلفاته وعرضها عليهم، بل وجهد أمة أخرى عاصرته ونافسته في هذا الميدان، وتتبعته في بعض ما صنف، كأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين رحمهما الله، وجهد أمة ثالثة جاءت بعدهم فتشت ونقبت ونقدت كالداراقطني، والجياني، وأبي مسعود الدمشقي، رحمهم الله، وهؤلاء هُم أَهْل الْحَلْقَة والحصون لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

مشكلــة البحـث :

تكمن مشكلة البحث في رواية الأوزاعي حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه بزيادة لفظة العمامة فيه، حيث أخرج البخاري هذه الزيادة من طريقه، ثم ذكر أن معمراً تابعه، ولكن بعض العلماء انتقدوا رواية الأوزاعي، كما انتقدوا متابعة معمر، فأين الصواب في الرواية والمتابعة، وما هي العلل التي انتقد بها الحديث؟ وهل النقد الموجه للحديث يثبت على منهج أهل الحديث ؟ وما هي نتائجه؟.

أهـداف البحــث :

يتلخص الهدف العام للبحث بالحكم على زيادة لفظة العمامة الواردة في الحديث من طريق الأوزاعي، وهل الأرجح أنها زيادة ثقة فتقبل، أم هي شاذة فترد.

حـدود البـحث :

اقتصرنا في هذا البحث على دراسة حديث عمرو بن أمية رضي الله عنه في المسح على العمامة عند البخاري، ولم نتطرق لغيره من مسائل إلا ما يعود بالفائدة على أصل البحث.

الدراسات السابقة :

لـم نقف خـلال بحثنـا، وتتبعنـا، واستقرائنا، وسؤالنا أهل الاختصـاص، علـى مَن أفرد هذا الحديث بالدراسة.

منهـج البحـث :

سلكنا في هذا البحث المنهج الاستقرائي في جمع الروايات، ثم المنهج التحليلي والنقدي للوصول إلى النتائج.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ستة مطالب، تقفوها خاتمة:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه.

المطلب الأول: الرواية التي فيها ذكر المسح على الخفين فقط.

المطلب الثاني: الرواية التي فيها ذكر المسح على الخفين والعمامة.

المطلب الثالث: طبقات الرواة عن يحيى بن أبي كثير.

المطلب الرابع: علل رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.

المطلب الخامس: الحكم على رواية الأوزاعي.

المطلب السادس: متابعة معمر والانتقادات الموجهة إليها.

الخاتمة.

تمهيـد :

ذكر البخاري –**رحمه الله تعالى**– في صحيحيه، باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وأخرج فيه لثلاثة صحابة؛

الأول: سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال البخاري: "حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِى عَمْرٌو، حَدَّثَنِى أَبُو النَّضْرِ، عَنْ أَبِى سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِى وَقَّاصٍ، عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فَلاَ تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ. وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِى أَبُو النَّضْرِ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ [٢].

الثـاني: المغيـرة بـن شـعبة –رضـي الله عنـه– قـال البخـاري: " حَـدَّثَنَا عَمْـرُو بْـنُ خَالِـدٍ الْحَرَّانِـيُّ، قَالَ:حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُـعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – أَنَّـهُ خَـرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّـأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ" (٣).

الثالث: عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه، وقد أخرجه عنه من طريقين:

الأول: فيه ذكر المسح على الخفين فقط.

الثاني: فيه ذكر المسح على الخفين والعمامة.

قلنا: وعمرو بن أمية قد رأى رسول الله صلى عليه وسلم يمسح على خفيه مرّات، كما روى ذلك الخطيب البغدادي بسند صحيح في تاريخه من طريق " يُونُس بْن عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ مَرَّاتٍ " (٤).

المطلب الأول: الروايـة الـتـي فيهـا ذكــر المسـح على الخفـين فقط

روى البخاري في صحيحه، قال: " حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

قال: وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبَانُ، عَنْ يَحْيَى (٥)".

فساقها البخاري من طريق شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، وذكر من تابع شيباناً، وهم: حرب وأبان.

فأما رواية شيبان، وهو ابْن عَبْد الرَّحْمَنِ النحوي فقد أخرجها كذلك أحمد (٦) وابن أبي شيبة (٧).

ورواية حرب بن شداد عند الطيالسي (٨) والنسائي (٩).

ورواية أبان، وهو ابْن يَزِيد العطار عند أحمد (١٠) وابن قانع (١١).

قلنا: وتابعهم علي بن المبارك كما عند أحمد(١٢).

المطلب الثاني: الروايـــة التـي فيهـا ذكـر المسـح على الخفين والعمامـة

وروى البخاري في صحيحه قال: "حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ.

قال: وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَمْرٍو قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم" (١٣).

وهذه الرواية ساقها من طريق الأوزاعي، عن يحيى، ثم ذكر أنّ معمراً تابع الأوزاعي، وذكر الإسناد من معمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه إسقاط لذكر شيخ أبي سلمة، وهو جعفر بن عمرو.

وقد أخرج هذه الرواية من طريق عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي. وتابعه ستة من أصحاب الأوزاعي، هم:

١- محمد بن مصعب كما عند ابن أبي شيبة (١٤)، ومن طريقه ابن ماجة (١٥)، بلفظ" الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ". وهو عند أحمد (١٦) بلفظ: "يمسح على الخفين والخمار" (١٧)، وابن قانع (١٨).
٢- أبو المغيرة، كما عند أحمد (١٩). والدارمي (٢٠) بلفظ: "مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ". قِيلَ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الدارمي: تَأْخُذُ بِهِ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ".
٣- وهِقْلٌ بن زياد، كما عند أبي بكر الأثرم (٢١).
٤- عبد الله بن داود، كما عند ابن خزيمة (٢٢) وابن المنذر (٢٣).
٥- بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، كما عند البيهقي (٢٤) .
٦- الوليد بن مسلم مصرحا بسماعه من الأوزاعي، كما عند ابن ماجه (٢٥)، وابن حبان (٢٦) مصدراً به الباب، ثم أتبعه بباب: ذِكْرُ الْخَبَرِ الْمُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ تَفَرَّدَ بِهِ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ.

قلنا: وقد قمنا بتخريج الحديث تخريجاً موسعا لكل رواته، وفي كل طبقاته، ومن أبرز ما تبين لنا غير ما سبق ما يأتي:

١- روى الحديث عن يحيى بن أبي كثير ستة من الرواة الثقات، وهم: شيبان، وحرب، وأبان، ومعمر، وعلي بن المبارك، والأوزاعي.
٢- كل الروايات من غير طريق الأوزاعي خلت من ذكر المسح على العمامة، مما يعني تفرده بها.
٣- كل الروايات من طريق الأوزاعي ذكرت المسح على العمامة مما يعني ثبوتها من طريقه.
٤- ذكر ابن عبد البر في كتابه الأجوبة المستوعبة أن الأوزاعي كان يذكر الحديث مرة بالعمامة ومرة بدونها، إلا أننا لم نطلع على أية رواية للأوزاعي خلت من ذكر العمامة رغم استقصائنا للروايات –والله تعالى أعلم.
٥- لم نجد في الروايات إشارة إلى مكان أو زمان الرواية يفيد في معرفة علل الحديث.

المطلب الثالث: طبقات الرواة عن يحيى بن أبي كثير

ولما كان هذا الاختلاف بين أصحاب يحيى بن أبي كثير في الرواية عنه، فمنهم من يثبت لفظ العمامة، ومنهم من لم يذكرها، قمنا بترجمة مختصرة، لأصحاب يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث، لتتميز مراتبهم، وتبين طبقاتهم، ليعلم قول مَن يقدم عند التعارض، لنستطيع الترجيح عند الاختلاف، ونبدأ بترجمة موجزة ليحيى بن أبي كثير، مدار الرواية:

- **يحيى بن أَبي كثير الطائي** [٢٧]، مولاهم، أبو نصر اليمامي [٢٨]، قال أيوب: ما أعلم أحدًا بعد الزُّهْرِيّ أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى ابن أَبي كثير. وعن يحيى بن سَعِيد القطان: سمعت شعبة يقول: يحيى بن أَبي كثير أحسن حديثًا من الزُّهْرِيّ، كان شعبة يقدم يحيى بن أَبي كثير على الزُّهْرِيّ [٢٩]. وَقَال أحمد: يحيى بن أَبي كثير من أثبت الناس، إنما يعد مع الزُّهْرِيّ ويحيى بن سَعِيد، فإذا خالفه الزُّهْرِيّ فالقول قول يحيى بن أَبي كثير [٣٠]. مات سنة تسع وعشرين ومائة أو اثنتين وثلاثين ومائة.

وأما أصحاب يحيى الذين رووا عنه هذا الحديث فهم؛

أولاً: من لم يذكروا المسح على العمامة في حديثهم.

١- **أبان بن يزيد العطار**: روى له الجماعة سوى ابن ماجة، قال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وعن يحيى بن مَعِين: ثقة، وَقَال النَّسَائي: ثقة [٣١]. قال ابن عدي: هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق [٣٢]، ودافع عنه

الذهبي ونقل توثيق العلماء له [٣٣]، وأما في يحيى خاصة فقال أَحْمَد بن حنبل: همام بن يحيى ثقة، وهو أثبت من أبان فِي يحيى بْن أَبي كثير [٣٤]، توفي سنة بضع وستين ومئة[٣٥].

٢- **حرب بن شداد اليشكري،** أبو الخطاب البَصْرِيّ العطار [٣٦]. ذكر أحمد بن حنبل أصحاب يحيى بن أَبي كثير، فقال: هشام صاحب كتاب، والأَوزاعِيّ حافظ، وهمام ثقة، همام أثبت من أبان، وحرب بن شداد، ومعاوية بن سلام: ثقتان. وعن يحيى بن مَعِين: بصري ثقة [٣٧]، وَقَال ابن عدي: كان هشام وحرب بن شداد وشيبان وعلي بن المبارك هؤلاء الأربعة ثبت في يحيى بن أَبي كثير" [٣٨]. وَقَال أيضاً: "ولحرب حديث صالح، وخاصة عن يحيى بن أَبي كثير، وهو في يحيى بن أَبي كثير وغيره صدوق ثبت". مات سنة إحدى وستين ومئة. روى له الجماعة سوى ابن ماجة[٣٩].

٣- **شيبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم** [٤٠]، قال أحمد: شيبان صاحب كتاب صحيح قد روى شيبان عن الناس فحديثه صالح [٤١]. وَقَال: شيبان ثبت في كل المشايخ [٤٢]. وَقَال أبو القاسم البغوي [٤٣]: شيبان أثبت في حديث يحيى بن أَبي كثير من الأَوزاعِيّ، مات في خلافة المهدي سنة أربع وستين ومئة[٤٤].

٤- **علي بن المبارك الهنائي البَصْرِيّ** قال أحمد بن حنبل [٤٥]، ويحيى بن معين [٤٦]: ثقة، كانت عنده كتب بعضها سمعها من يحيى بن أَبي كثير وبعضها عرض، وليس أحد في يحيى بن أَبي كثير مثل هشام الدستوائي والأَوزاعِيّ وبعدهما علي بن المبارك، وَقَال ابن عدي: هو ثبت في يحيى بن أَبي كثير ومقدم في يحيى، وهو عندي لا بأس به [٤٧].

وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة السدوسي: عليّ والأَوزاعِيّ ثقتان، والأَوزاعِيّ أثبتهما. وفي رواية: الأَوزاعِيّ عن الزُّهْرِيّ خاصة شيء، ورواية علي بْنِ الْمُبَارَكِ عن يَحْيَى بْنِ أَبي كثير خاصة فِيهَا وهاء... [٤٨].

ثانياً: من ذكروا المسح على العمامة في حديثهم

١- **معمر بن راشد الأزدي الحداني** [٤٩]، عن أحمد بن حنبل: " كان من أطلب أهل زمانه للعلم، وَقَال النَّسَائي: مَعْمَر بن راشِد الثقة المأمون. وعن عبد الرزاق: سمعت ابن جُرَيْج يقول: عليكم بهذا الرجل، يعني معمرا –فإنه لم يبق أحد من أهل زمانه أعلم منه. وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"، وَقَال: كان فقيهاً متقناً حافظاً ورعاً. قال ابن المديني:" نظرت

فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل البصرة: شعبة، وسعيد بن أبى عروبة، وحماد بن سلمة، ومعمر بن راشد،...قال أبي-أبو حاتم-: انتهى الإسناد إلى ستة نفر، أدركهم معمر، وكتب عنهم، لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر. قال أحمد بن حنبل: لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدت معمراً أطلب للعلم منه" (٥٠).

٢- **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الأوزاعي**: أحد أئمة الحديث والفقه، قال عبد الرحمن بن مهدي:"الأئمة في الحديث أربعة: الأَوزاعِيّ، ومالك، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد"(٥١).

أما طبقته في يحيى فقد بينها كثير من النقاد، قال أبو بكر الأثرم: " قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: كان هشام أكبر عندك من شيبان؟ قال: هشام أرفع، يعنى هشاماً الدستوائي، هشام حافظ، وشيبان صاحب كتاب" (٥٢). فإذا قارنا هذا بقول ابن الأثرم أيضا: " سمعت أحمد بن حنبل، وذكر أصحاب يحيى بن أبي كثير. فقال: هشام يرجع إلى كتاب والأوزاعي حافظ، وهمام ثقة، وهمام أثبت من أبان، وحرب بن شداد ومعاوية بن سلام: ثقتان" (٥٣).

تبين لنا أن الأوزاعي من المقدمين كذلك، وإن لم يكن كصاحبيه عند الإمام أحمد. وربهما يفهم تقدمه كما نقل عن أبي زرعة الدمشقي، قال: "سألت أحمد بن حنبل عن أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ فقال: هشام، قلت: ثم مَن؟ قال: ثم أبان، قلت: ثم مَن؟ فذكر آخر، قال لنا عبدان: نسيته أنا، قال: قلت له فالأوزاعي؟ قال: الأوزاعي إمام" (٥٤).

ويترجح عندنا أن سبب تأخير رتبة الأوزاعي في يحيى عند أحمد لما زعم مِن فقدان الأوزاعي كتبه، وهو سبب تأخيره كذلك عند أبي زرعة كما سيأتي.

وعَن يحيى بن مَعِين: "ليس أحد في يحيى بْن أَبي كثير مثل هشام الدستوائي والأَوزاعِيّ، وعلي بن المبارك بعد هؤلاء" (٥٥).

وَقَال أَبُو حاتم أيضا: " سألت أَحْمَد بْن حَنْبَلٍ عَنِ الأَوزاعِيّ، والدستوائي: أيهما أثبت فِي يحيى بْن أَبي كثير؟ قال: الدستوائي، لا تسأل عنه أحداً، ما أرى الناس يروون عَنْ أحد أثبت منه، مثله عسى، وأما أثبت منه فلا" (٥٦).

وَقَال أَبُو حاتم أيضا: سألت علي بْن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بْن أَبي كثير؟ قال:هشام الدستوائي. قلت: ثم أي؟ قال: ثم الأَوزاعِيّ، وحسين المعلم، وحجاج الصواف، وأراه ذكر علي بن المبارك، فإذا سمعت عَنْ هشام عَنْ يحيى فلا ترد به بدلاً" (٥٧).

وَقَال عبد الرحمن بْن أَبي حَاتِم: " سَأَلتُ أَبِي، وأبا زرعة: من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أَبي كثير؟ قالا: هشام. قلت لهما: والأَوزاعِي قالا: بعده. وَقَال: سألت أبا زرعة، قلت: فِي حديث يحيى بْن أَبي كثير من أحبهم إليك هشام الدستوائي، أو الأَوزاعِيّ؟ قال: هشام أحب إليّ لأن الأَوزاعِيّ ذهبت كتبه، وأثبت أصحاب قتادة هشام، وسَعِيد. وَقَال سئل أبي عَنْ هشام الدستوائي، وهمام أيهما أحفظ؟ قال: هشام" (٥٨).

وعن الآجري، قال:" سألت أبا داود عن أصحاب يحيى بن أبى كثير –أعني مَن أعلاهم– في يحيى، فقال: هشام الدستوائي والأوزاعي. قلت: ومعمر، قال: لا"(٥٩).

قلنا: فقد اتفق الأئمة: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، على أن الأوزاعي أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير بعد هشام الدستوائي، أو هو قريب منه، ولم يخالف إلا البغوي، فقدم شيباناً، وليس قوله بوزن مَن يعارض أقوال هؤلاء الأفذاذ، كما أن البخاري ومسلماً رويا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عشرات الأحاديث (٦٠).

وعليه؛ فإن المقدم في مثل هذا الموضع الأوزاعيّ؛ لأن هشاماً وهماماً لم يرويا هذا الحديث.

المطلب الرابع: علل رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير:

ومع تقدّمه رحمه الله تعالى، في يحيى بن أبي كثير، فقد وقفنا على ما ظاهره خلاف ذلك، فأردنا دراسته وتحقيقه، وهي ثلاثة أمور:

أولاً: ما ذكره يعقوب بن شيبة: " قال أحمد بن حنبل: حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب"(٦١).

قلنا: إلا أن يعقوباً لم يتابع الإمام أحمد في قوله هذا إن سلمنا عمومه؛ بل قال بعدما قدم الأوزاعي على علي بن المبارك في يحيى، في حديث روياه معاً: " حديث حسن الإسناد، وهو صحيح، رواه علي بن المبارك والأوزاعي جميعاً، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وعلي والأوزاعي ثقتان، والأوزاعي أثبتهما... والأوزاعي اسمه عبد الرحمن بن عمرو، وكنيته أبو عمرو، وهو ثقة ثبت إلا أن روايته عن الزهري خاصة فإن فيها..."(٦٢).

ثانياً: قال ابن عبد البر: " وَقَدْ كَانَ ابْنُ مَعِينٍ –عَفَا اللَّهِ عَنْهُ– يُطْلِقُ فِي أَعْرَاضِ الثِّقَاتِ الْأَئِمَّةِ لِسَانَهُ بِأَشْيَاءَ أُنْكِرَتْ عَلَيْهِ، مِنْهَا...قَوْلُهُ فِي الْأَوْزَاعِيّ: إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْجُنْدِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ

آخَرِ مِنْ ذَلِكَ الكِتَاب: لا يَكْتُبُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْجُنْدِ وَلَا كَرَامَةَ، وَقَالَ: حَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ لَيْسَ بِثَبْتٍ، ... وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي طَاوُسٍ: إِنَّهُ كَانَ شِيعِيّاً، ذَكَرَ هَذَا كُلَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْصِلِيُّ الْحَافِظُ، فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي فِي آخِرِ كِتَابِهِ فِي الضُّعَفَاءِ، عَنِ الْغِلَابِيِّ، عَنِ ابْنِ مَعِينٍ" (٦٣).

قلنا: وهذا مخالف لما ثبت من تقديم ابن معين للأوزاعي في يحيى بن أبي كثير؛ ولمّا كان الأزدي مصدر هذا الكلام، وهو محمد بن الحسين الموصلي، وفيه ما فيه (ت٣٧٤هـ)(٦٤)، أعرض العلماء عن ذكرها؛ فلم نقف على من نقل هذا عن معين غير ابن عبد البر.

ثالثاً: ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي، قال: " وتكلم الإمام أحمد في حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة، وقال: لم يكن يحفظه جيدا، فيخطئ فيه. وكان يروي عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب. وذُكر له حديث الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة "أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل متى كنت نبيّاً.." فأنكره، وقال: هذا من خطأ الأوزاعي... وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً" (٦٥).

قلنا: والمنقول من عبارات الإمام أحمد في طبقات الرواة عن يحيى، وتقديمه للأوزاعي؛ يجعلنا نستبعد حمل كلامه على العموم، ويرجح عندنا أن يكون المقصود حديثاً بعينه هو حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه فِي " غَزْوَةٍ، فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكِّرُوا بِصَلاَةِ العَصْرِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ تَرَكَ صَلاَةَ العَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ"(٦٦).

قال ابن رجب: " وأما حديث بريدة، فصحيح، وقد رواه عن يحيى بن أبي كثير: هشام الدستوائي، والأوزاعي، فأمّا هشام فرواه كما خرجه البخاري من طريقه، وأما الأوزاعي فخالفه في إسناده ومتنه... وقال الإمام أحمد في رواية مهنا: هو خطأ من الأوزاعي، والصحيح حديث هشام الدستوائي. وذكر – أيضاً– أن أبا المهاجر لا أصل له، إنما هو أبو المهلب عمّ أبي قلابة، كان الأوزاعي يسميه أبا المهاجر خطأً، وذكره في هذا الإسناد

من أصله خطأ، فإنه ليس من روايته، إنما هو من رواية أبي المليح،...وهذا كلّه مما يدل على اضطراب الأوزاعي فيه، وعدم ضبطه"(٦٧).

ولذهاب كتب الأوزاعي قدم أبو زرعة الرازي هشاماً عليه في يحيى كما سبق، قال ابن أبي حاتم: " قال سألت أبا زرعة، قلت: في حديث يحيى بن أبى كثير من أحبهم إليك هشام أو الأوزاعي؟ قال: هشام أحب إليّ؛ لأن الأوزاعي ذهبت كتبه ... وسألت أبى وأبا زرعة من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قالا: هشام قلت لهما: والأوزاعي؟ قالا: بعده"(٦٨).

قلنا: ولتوضيح المسألة، والوقوف على قضية حرق كتب الأوزاعي –وليس ضياعها كما نُقل عن الإمام أحمد رحمه–وهل هي مؤثرة فعلا في روايته، نبيّن الأمور الآتية:

١- أصل القصة يخبرنا به الأوزاعي نفسه فيما رواه يعقوب، قال: " سمعت عباس بن الوليد بن مزيد، يذكر عن شيوخهم، قالوا: قال الأوزاعي: مات أبي وأنا صغير، فذهبت ألعب مع الصبيان، فمرّ بنا فلان–وذكر شيخا من العرب جليلا–، قال: ففر الصبيان حين رأوه، ووثبت أنا، فقال: ابن من أنت؟ فأخبرته. فقال: ابن أخي يرحم الله أباك، فذهب بي إلى بيته؛ فكنت معه حتى بلغت؛ فألحقني في الديوان، وضرب علينا بعثا إلى اليمامة، فلما قدمت اليمامة دخلنا مسجد الجامع، فلما خرجنا قال لي رجل من أصحابنا: رأيت يحيى بن أبي كثير معجباً بك يقول: ما رأيت في هذا البعث أهيأ من هذا الشاب. قال: فجالسته، وكتبت عنه أربعة عشر كتاباً أو ثلاثة عشر فاحترق كله" (٦٩).

٢- وأما زمن ذلك فيبينه الوليد بن مسلم يَقُولُ: " احْتَرَقَتْ كُتُبُ الْأَوْزَاعِيِّ مِنَ الرَّجْفَةِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ قُنْدَاقًا(٧٠) فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَنَسَخَهَا، فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو هَذِهِ نُسْخَةُ كِتَابِكَ وَإِصْلَاحُكَ بِيَدِكَ فَمَا عَرَضَ لِشَيْءٍ مِنْهَا حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا " (٧١).

قال الذهبي:" كَانَتِ الرَّجْفَةُ الَّتِي بِالشَّامِ سَنَةَ ثَلاثِينَ وَمِائَةٍ، كَانَ أَكْثَرُهَا بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَهَلَكَ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الأَنْصَارِ وَغَيْرِهِمْ" (٧٢). فيكون عمر الأوزاعي وقتها اثنان وأربعون عاما، وبقاؤه بعدها سبعة وعشرين عاماً.

٣- وأما تصرف الأوزاعي بعد حرق كتبه، فأخبرنا به الوليد بن مسلم، قال: لما احترقتْ كتبُ الأوزاعي، قيل:" يَا أَبَا عَمْرٍو، نُسْخَتُهَا عِنْدَ ابْنِ الْأَسْوَدِ؟ فَقَالَ: نَتَحَدَّثُ بِمَا حَفِظْنَا مِنْهَا" (٧٣).

ويستفاد من قوله هذا رحمه الله أنّه لم يكن يعتمد عليها بالدرجة الأولى؛ إنما اعتماده وثقته بحفظه بعد حرق كتبه.

ولتمام الفائدة نبين موقف الأوزاعي من الكتب، قال الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُ: " كَانَ هَذَا الْعِلْمُ كَرِيمًا يَتَلَقَّاهُ الرِّجَالُ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا دَخَلَ فِي الْكُتُبِ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ أَهْلِهِ" (٧٤).

وما أعلّه الإمام أحمد وغيره من حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، لا يذكر في سعة مروياته، وليس منها حديث العمامة (٧٥).

رابعاً: وأما ما يقال أنّ بعض روايته عنه من صحيفة، مناولة بالإجازة، فعلى قائله أن ينقل الكلام بتمامه؛ لأنه يحمل ردّ هذا الاعتراض؛ قال: " عمر بْن عَبْد الواحد: عَن الأوزاعي، قَالَ: دفع إليَّ الزُّهْري صحيفة، فَقَالَ: اروها عنّي. ودفع إليّ يحيى بن أبي كثير صحيفة؛ فَقَالَ: اروها عنّي. قَالَ الوليد: قَالَ الأوزاعي: نعمل بها، ولا نحدّث بها"(٧٦).

فلم يحدث الأوزاعي بهذه الصحف؛ ليعترض عليه، بل خط منهجا دقيقا فيها" نعمل بها، ولا نحدّث بها ".

فإذا تقرر هذا بقي أن نذكر كلام العلماء على رواية الأوزاعي ومتابعة معمر له.

المطلب الخامس: الحكم على رواية الأوزاعي:

أولاً: من ردّ روايــة الأوزاعــي

تتبعنا أقوال العلماء لمعرفة حكمهم على رواية الأوزاعي، فوجدنا:

١- ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) قد زعم مخالفتها والروايات الصحيحة الأخرى للإجماع، مع تسليمه بورودها من طرق مرضية من جهة الصناعة، قال: " قَالُوا: أَحَادِيثُ يُخَالِفُهَا الْإِجْمَاعُ- الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ:..." ثم ذكر الحديث من طريق بلال والمغيرة وعمرو رضي الله عنهم جميعا ثم قال:" قَالُوا: وَهَذِهِ طُرُقٌ جِيَادٌ عِنْدَكُمْ، وَقَدْ تَرَكْتُمُ الْعَمَلَ بِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْوُوا لِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسِخًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَنَحْنُ نَقُولُ: إنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ عِنْدَنَا بِالْإِجْمَاعِ، أَكْثَرَ مِنْ ثُبُوتِهِ بِالرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ تَعْتَرِضُ فِيهِ عَوَارِضُ مِنَ السَّهْوِ وَالْإِغْفَالِ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ الشُّبَهُ وَالتَّأْوِيلَاتُ وَالنَّسْخُ، وَيَأْخُذُهُ الثِّقَةُ عَنْ غَيْرِ الثِّقَةِ.

وَقَدْ يَأْتِي بِأَمْرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَهُمَا –جَمِيعًا– جَائِزَانِ، كَالتَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالتَّسْلِيمَتَيْنِ.

وَقَدْ يَحْضُرُ الْأَمْرَ –يَأْمُرُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– رَجُلٌ ثُمَّ يَأْمُرُ بِخِلَافِهِ، وَلَا يَحْضُرُهُ هُوَ، فَيَنْقُلُ إلَيْنَا الْأَمْرَ الْأَوَّلَ، وَلَا يَنْقُلُ إلَيْنَا الثَّانِي لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْهُ.

وَالْإِجْمَاعُ سَلِيمٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ كُلِّهَا، وَلِذَلِكَ كَانَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَرْوِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ يَقُولُ: "وَالْعَمَلُ بِبَلَدِنَا، عَلَى كَذَا؛ لِأَمْرٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، لِأَنَّ بَلَدَهُ، بَلَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَقَدْ رَوَى النَّاسُ أَحَادِيثَ مُتَّصِلَةً، وَتَرَكُوا الْعَمَلَ بِهَا... وَكَذَلِكَ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَالْخِمَارِ –وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَى ذَلِكَ– مَعَ مَجِيئِهِ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُرْتَضَى عِنْدَهُمْ– إلَّا لِنَسْخٍ، أَوْ لِأَنَّهُ رُئِيَ يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَعَلَى الرَّأْسِ تَحْتَ الْعِمَامَةِ.

فَنَقَلَ النَّاقِلُ أَغْرَبَ الْخَبَرَيْنِ لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الرَّأْسِ، لَا يُنْكَرُ وَلَا يُسْتَغْرَبُ؛ إذْ كَانَ النَّاسُ جَمِيعًا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يستغرب الْخمار.

وَاسْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثٍ آخَرَ لِلْمُغِيرَةِ، رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ وَرَّادٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ. وَالْمَسْحُ بِالنَّاصِيَةِ فَرْضٌ فِي الْكِتَابِ، فَلَا يَزُولُ بِحَدِيثٍ مُخْتَلِفٍ فِي لَفْظِهِ، وَنَحْوُ هَذَا رِوَايَةُ بَعْضِهِمْ، أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ، وَرِوَايَةُ آخَرَ، أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ، وَإِنَّمَا مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، فَنَقَلَ كُلُّ وَاحِدٍ، أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ" (٧٧).

قلنا: ويكفينا في ردّ قول ابن قتيبة رحمه الله تعالى ردّ دعوى الإجماع على ترك العمل بهذا الحديث، فنسوق أسماء الصحابة الكرام الذين كانوا يمسحون على العمامة، لنبين أن دون إثبات الإجماع على ترك المسح على العمامة خرط القتاد. قال ابن الجوزي: " وَالْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وسلمان، وأبي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَنَسٍ " (٧٨) رضي الله عنهم جميعاً.

٢- ثم وجدنا الأَصِيلِيَّ (٣٩٢هـ) أولّ مَن تكلم في رواية الأوزاعي؛ فقال:" وَإِنَّمَا الْمَسْحُ عَلَى العمَامَةِ مِنْ خَطَأ الأَوْزَاعِيّ، وَكُنَا نَقُولُ: وَهُوَ مِنْ خَطَأ أَصْحَابِهِ عَلَيهِ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا عَنْهُ،

فَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُهَا وَبَعْضُهُمْ لاَ يَذْكُرُهَا، لَكنَّ الثِّقَاتَ ثَبَّتُوهَا عَنْهُ، وَالَّذِينَ لَمْ يُثَبِّتُوهَا هُمْ دُونَهُم في الثِّقَةِ" (٧٩).

قلنا: ولم يبين سبب هذا الخطأ؛ وإنما جزم بأنه خطأ للأوزاعي؛ لأن الثِّقَاتَ ثَبَّتُوهَا عَنْهُ، فتمام عبارته يوضح لنا منهجه في التعامل مع الاختلاف على الراوي، وهو تقديم رواية الثقات من أصحاب الراوي على غيرها.

٣- ويوافقه الْمُهَلَّبُ (٤٣٥هـ) في ردّ رواية الأوزاعي، ويفسر لنا رأي الأصيلي في وقوع الخطأ من الأوزاعي، قال:" فَاخْتِلاَفُهُم في ذِكْرِهَا–العمامة– عَن الأَوْزَاعِيِّ يُوَهِّنُ الْمَسْحَ عَلَيْهَا؛ إِذْ لاَ تَثْبُتُ حَقِيقَةً مِن اخْتِلافِهِمْ، كَمَا حَكَمَ بِهِ مَالِكٌ رحمه الله، مَعَ أَنَّ أَصْحَابَ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ كُلَّهُم لَمْ يَذْكُرُوا عَنْهُ العِمَامَةَ، وَانْفَرَدَ بِذِكْرِهَا الأَوْزَاعِيُّ، ثُمَّ اخْتَلَفَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ أَيْضًا في ذِكْرِهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ وَهِمَ مَرَّةً، وَتَثَبَّتَ أُخْرَى، والله أَعْلَمُ"(٨٠).

ونرى المهلب رحمه الله يرد رواية الأوزاعي، ويشير إلى اضطرابه فيها، ثم يذكر أن أصحاب يحيى بن أبي كثير خالفوا الأوزاعي، وبنى ترجيحه على رواية الأكثر.

٤- وتوافق معهما ابن بطال (ت ٤٤٩هـ) لخلو متابعة معمر من ذكر العمامة؛ وحكمه بإرسالها؛ ثم قال: " وذكر ابن أبى خيثمة، عن ابن معين، أن حديث عمرو بن أمية فى المسح على العمامة مرسل" (٨١). وتابع الكرمانيُّ (٧٨٦هـ) ابنَ بطال على قوله (٨٢).

قلنا: ولم نقف على قول ابن معين في المطبوع من الكتب، ومن كتب ابن أبي خيثمة خاصة، ولم يذكر هذا عن ابن معين غير ابن بطال، ولم ينقله عنه إلا مغلطاي، والأقرب أن يكون حكم ابن معين على رواية معمر خاصة، والمرسل ههنا بمعنى المنقطع، والله أعلم.

٥- وتابعهم ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، لكنه خالفهم في الحكم على الحديث، فحكم عليه بجميع رواياته بالاضطراب؛ لأنه اختلف فيه على يحيى، فوقع الاختلاف بين الأوزاعي وبين سائر أصحاب يحيى، ثم اختلف فيه على الأوزاعي نفسه، ثم قال: "وقد روي هذا الحديث عن أبي سلمة عن المغيرة، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة، وليس في واحد منهما ذكر المسح على العمامة، وربما كان حديث أبي سلمة عن أبي هريرة حديثا آخر، ولكن من علله جعله

واحدا. والاضطراب في حديث عمرو بن أمية في المسح على العمامة عظيم، وهو حديث لا يثبت عند أكثر أهل العلم بالحديث، لم يخرجه أبو داود ولا أحمد بن شعيب، وقد ذكر النسائي في المسح على العمامة أبوابا من حديث المغيرة وبلال، ولم يذكر حديث عمرو بن أمية. وأبو داود فلم يصح عنده في المسح على العمامة شيء البتة. وللبخاري انفرادات في أحاديث يخرجها وأحاديث تركها لا يتابعه أحد عليها، والكمال لذي العزة والجلال" (٨٣).

قلنا: هكذا حكم بالاضطراب–رحمه الله– ولو طبقنا مفهوم الاضطراب على الحديث لوجدنا أن الحديث ليس مضطربا– ولم يرجح كما فعل مَن قبله العلماء، ولم يذكر لنا مَن علله قبله بهذه الطريقة؛ لكنه ابتكر أمرا جديدا في التضعيف، وهو انفراد المصنف؛ فعلل تضعيفه لرواية البخاري بأنه لا يثبته أكثر أهل العلم بالحديث وهما هنا: أبو داود والنسائي لم يخرجاه في السنن، ثم ختم بما لم يسبق إليه (وللبخاري انفرادات في أحاديث يخرجها وأحاديث تركها لا يتابعه أحد عليها).

وبهذا المنطق الذي ابتكره رحمه الله نرد عليه، فنقول: بل يثبتها أكثر أهل العلم بالحديث، أخرجها أحمد شيخ أبي داود، وقبله الطيالسي، وابن أبي شيبة، وهي عند ابن ماجه، والأثرم، وابن حبان، وابن خزيمة، وغيرهم، كما سبق في التخريج.

٦- وقال الكشميري: " والبخاري وإن أخرج حديث المسح على العِمَامة، إلا أنَّه لم يُتَرْجِم عليه بهذه المسألة، فدلّ على ضعفٍ فيه، لأنَّه تحقَّق عندي من عاداتِه أنَّ الحديث إذا كان قويًا عنده، ويكون فيه لفظ يتردَّد فيه النظر يخرّجه في كتابه، ولا يُتَرْجِم على ذلك اللفظ، ولا يخرِّج منه مسألة. فصنيعه هذا في المسح على العِمَامة يدلّ على تردّد عنده فيه؛ ولذا تركه ولم يذهب إليه، والله تعالى أعلم" (٨٤).

وكلام الكشيميري دال على صحة الحديث عند البخاري، إلا أنها ليست الصحة التي ترتقي ليترجم بها البخاري بمضمون الحديث عنده، ومع ذلك فقد اختار تضعيفها. ويَرِد على كلامه هذا أن يقال: كان يكفيه أن يقتصر على إخراج رواية عمرو بن أمية التي فيها المسح على الخفين فقط فتكون مطابقة للترجمة، ففي الباب نفسه أخرج البخاري رواية عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه، بلفظ المسح على الخفين فقط، وقد أخرجها مسلم من رواية عروة بن المغيرة، عن أبيه، مرّة: يذكر فيها المسح على الخفين،

ومرّة: الخفين والعمامة [٨٥]، تماما كما صنع البخاري مع حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه، بالترتيب ذاته، فهل نقول جزم البخاري بضعف المسح على العمامة في رواية المغيرة فلم يخرجها!!.

ثمّ لا يلزم البخاري رحمه الله، ما لم يلزم به نفسه، وهو الترجمة بجميع فقرات المتن وألفاظه.

٧- وقال صاحب النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد (المعلمي اليماني رحمه الله): "المتأمل يلاحظ أن البخاري لم يبوب على المسح على العمامة، وإنما أورد رواية الأوزاعي تحت باب المسح على الخفين، فهل ذكر العمامة في هذا الحديث محفوظ عنده؟

إن كانت الإجابة: نعم؛ لأنه خرجها، وذكر متابعة معمر للأوزاعي عن يحيى، فقد يقال: لِمَ لَمْ يبوب عليها بابا مستقلا: "المسح على العمامة"، وهو الذي يترجم بأدق من هذا بكثير، وأبواب المسح على العمامة مما اعتنى بذكرها الأئمة، فكان حري به أن يخرجها في بابها إذًا؟

نعم، التفرد لا يستلزم الخطأ، ولكنها هنا زيادة حكم أو حكاية فِعل في حديثٍ لا يتعدى بضع كلمات ممن لم يُقدَّم على أحد ممن خالفهم –وهم جماعة– فكيف يُقدم عليهم جميعاً؟!

فإذا انضاف إلى ذلك أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد تكلم فيها بعض الأئمة؛ ... فالتفرد بمثل هذه الزيادة، مع هذه القرائن، يُريب في صحتها، وهذا هو مقتضى عدم اعتماد البخاري لها، فلم يبوب عليها.

والحكم بالخطأ أو الشذوذ في الحديث يكفي فيه غلبة الظن إذا انقدح في ذهن الناقد ذلك، كما هو معلوم.

وبعد، فهذه النماذج – إضافة إلى ما ذكره الشيخ المعلمي– إنما هي أُطروحات ربما تَفتح بابَ النظر في "صحيح البخاري" على أساس محاولة فهم تصرفات البخاري في أبوابه، وما يحتج فيها من الأحاديث، وما هو على شرطه في الباب الذي يخرج فيه الحديث، وما يخرج في غير بابه، ولعل هذا يدفع عن البخاري –ومسلم– بعض الانتقاد الذي أُخذ عليهما في إخراج بعض الأحاديث، إذا لوحظ تصرفهما في إخراجها [٨٦].

قلنا: أصل كلامه هو كلام الكشميري آنف الذكر، ولم يوثق، ومع ذلك ذكر في هذا الكلام مغالطات نشير إليها:

١- قوله " زيادة حكم أو حكاية فِعل في حديثٍ لا يتعدى بضع كلمات ممن لم يُقدَّم على أحد ممن خالفهم –وهم جماعة– فكيف يُقدم عليهم جميعا؟!" هذا القول يرد على معظم الأحاديث فإن المعلوم أن أغلب الأحاديث وجيزة اللفظ، ولسنا بصدد تتبع الأحاديث وجيزة اللفظ التي وقع في متونها زيادات، لكننا نقول من أين اتى الباحث بقوله " ممن لم يُقدَّم على أحد ممن خالفهم –وهم جماعة– فكيف يُقدم عليهم جميعا؟!" بل عكس كلامه هو الصواب فالأوزاعي مقدم على جميع من خالفهم عند جميع النقاد الذين يعتمد قولهم في مثل هذه المواضع كما سبق بيانه في طبقات الرواة عن يحيى، وسبق تفصيل الكلام عن كلام بعض العلماء في رواية الأوزاعي عن يحيى.

٢- قوله " والحكم بالخطأ أو الشذوذ في الحديث يكفي فيه غلبة الظن إذا انقدح في ذهن الناقد ذلك، كما هو معلوم". قلنا: وأين هم النقاد الذين ضعفوا هذه الزيادة ثم لو سلمنا وجودهم فأين يذهب بقول من صحح هذه الزيادة !.

٣- قوله " ولعل هذا يدفع عن البخاري –ومسلم– بعض الانتقاد " **قلنا:** هذا منهج يفتح بابا للنقد ولا يدفع، فهل شرط البخاري رحمه الله أن يترجم لكل لفظ يورده في الحديث، وإذا أراد البخاري رحمه الله أن يضعف رواية ألا يمكن أن يبوب ولا يخرج أحاديث تحت الباب، ثم هل اشترط البخاري رحمه الله تعالى على نفسه أن يترجم لكل موضوع يخص حديثا أخرجه، فهل نقول لم يصح التأقيت في المسح؛ لأنه رحمه الله لم يخرج التأقيت في حديث المغيرة رضي الله عنه، وقد أخرجها مسلم وأخرج المسح على العمامة من طريق المغيرة كذلك، ولم يخرج حديث عمرو بن أمية فهل هذا لأنه لا يصحح حديثه.

وختاما نقول: ليته وقف عند قوله " ولا يخفى أن مثل هذا النظر لا يتهيأ لغير أهل الصنعة الذين قد وُضع هذا "الصحيح" من أجل نظرهم وبحثهم –رزقنا الله فَهْمَهُم– والأمر يحتاج إلى تحصيل الملكات الخاصة بهذا الشأن، مع شيء من التأمل المجرد، والنية الخالصة – وهبنا الله إياها".

فترك الأمر لأهل الصّنعة هو الأصل، مع عدم إقرارنا لتمام عبارته " الذين قد وُضع هذا "الصحيح" من أجل نظرهم وبحثهم " فلا نعلم المراد منها [٨٧].

ثانياً: جواب من ردّ رواية الأوزاعي

١- يعدُّ ابنُ حزم أولَّ من ردّ على الأصيلي، ومن قبله ابن قتيبة، ومن وافقه، أو تابعه، في ردّ رواية الأوزاعي، أو غيرها، ممن لم يثبت المسح على العمامة، فقال: " رَامَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَجْعَلُوا كُلَّ مَا فِي خَبَرِ الْمُغِيرَةِ حِكَايَةً عَنْ وُضُوءٍ وَاحِدٍ وَهَذَا كَذِبٌ وَجَرْأَةٌ عَلَى الْبَاطِلِ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ عَنْ عَمَلَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ، هَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَمُقْتَضَاهُ، وَكَيْفَ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ غَيْرُ الْمُغِيرَةِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَخْطَأَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ رَوَاهُ – عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: شَيْبَانُ، وَحَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَبَكْرُ بْنُ نَضْرٍ، وَأَبَانُ الْعَطَّارُ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ.

قَالَ عَلِيٌّ –ابن حزم–: فَقُلْنَا لَهُمْ فَكَانَ مَاذَا؟ قَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي عِلْمٍ بِالْحَدِيثِ أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ أَحْفَظُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسُوا حُجَّةً عَلَيْهِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ثِقَةٌ، وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ لَا يَحِلُّ رَدُّهَا، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ فِي كُلِّ خَبَرٍ احْتَجَجْتُمْ بِهِ: إنَّ رَاوِيَهُ أَخْطَأَ فِيهِ، لِأَنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا لَمْ يَرْوِ هَذَا الْخَبَرَ؟ " [٨٨].

قلنا: وهذا كلام دقيق، غاية في التحقيق، فالْأَوْزَاعِيُّ أَحْفَظُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وهو أرفعهم وأعلاهم في يحيى بن أبي كثير كما سبق تقريره، فترجح روايته على مقتضى صنعة أهل النقد والعلل؛ لذا أخرجها البخاريُّ في الأصول.

٢- وقد مال ابن سيد الناس (٧٣٤هـ) إلى تصحيح الحديث؛ بترجيحه صحة رواية معمر بأنه: "قد استشهد البخاري برواية معمر في هذا الحديث" [٨٩]، فكلامه دال على أن إخراج البخاري للمتابعة دليل صحتها، فكيف بما أخرجه أصلا لا متابعة وهي رواية الأوزاعي.

٣- ويؤكد ابن حجر مذهب ابن عبر البر، قال: " وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها، لا يستلزم ذلك تخطئته؛ لأنها تكون زيادة، من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقته؛ فتقبل، ولا تكون شاذة، ولا معنى لرد الروايات الصحيحة، بهذه التعليلات الواهية... والله أعلم" [٩٠].

٤- ووافقهم العينيّ (ت ٨٥٥هـ) [٩١].

٥- والقسطلانيّ (ت ٩٢٣هـ) [٩٢].

وهذا الحديث على افتراض تفرد الأوزاعي به يقبل؛ لتخريج البخاري لـه، وعدم ثبوت أي نقد للحفاظ المتقدمين فيه، ومنهجهم رحمه الله تعالى يجيز الاحتجاج به لكثرة حفظ الأوزاعي واشتهار عدالته، والأمر كما قال ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهمّ إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه" [٩٣].

قلنا: وهذا التصحيح موافق لعمل الإمام مالك في زيادة الثقة: قال القاضي عبد الوهاب: " إذا انفرد بعض رواة الحديث بزيادة وخالفه بقية الرواة، فعند مالك، وأبي الفرج من أصحابنا تقبل إن كان ثقة ضابطاً "[٩٤]، وهذا ينطبق على الأوزاعي.وهو موافق لما عليه التحقيق في علم الأصول، قال الشوكاني: " وَلَا يَضُرُّهُ كَوْنُ رَاوِيهِ انْفَرَدَ بِزِيَادَةٍ فِيهِ عَلَى مَا رَوَاهُ غَيْرُهُ إذَا كَانَ عَدْلًا فَقَدْ يَحْفَظُ الْفَرْدُ مَا لَا يَحْفَظُهُ الْجَمَاعَةُ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ إذَا كَانَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ غَيْرَ مُنَافِيَةٍ لِلْمَزِيدِ. أَمَّا إذَا كَانَتْ مُنَافِيَةً فَالتَّرْجِيحُ وَرِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ أَرْجَحُ مِنْ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ، وَقِيلَ: لَا نَقْبَلُ رِوَايَةَ الْوَاحِدِ إذَا خَالَفَتْ رِوَايَةَ الْجَمَاعَةِ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ غَيْرَ مُنَافِيَةٍ لِلْمَزِيدِ إذَا كَانَ مَجْلِسُ السماع واحدًا وكانت الجماعة بحيث لا تجوز عَلَيْهِمُ الْغَفْلَةُ عَنْ مِثْلِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَأَمَّا إذَا تَعَدَّدَ مَجْلِسُ السَّمَاعِ فَتُقْبَلُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ بِالِاتِّفَاقِ"[٩٥].

المطلب السادس: متابعة معمــر

أخرنا الحديث عن متابعة معمر لنبين أن الحديث صحيح من دونها، فإذا صحت زاد قوة. روى البخاري رحمه الله تعالى في باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ، وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَمْرٍو قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم" [٩٦].

وقبل الحديث عن متابعة معمر للأوزاعي من حيث وجودها وحكمها نبين مقصد البخاري من ذكرها، وهو ما صرح به ابن عبد البر قال:" إدخال البخاري متابعة معمر للأوزاعي، إنما ذلك

لأنه تابعه عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث على ذكر المسح على العمامة فيه... ولم يراع البخاري في متابعة معمر الإسناد، إنما راعى المسح على العمامة، لأنه موضع الاختلاف فيما قد جعله بابا وأصلا في كتابه" (٩٧). ووافقه ابن حجر(٩٨).

وقد أغرب الأصيلي القول فأنكر وجود المتابعة، قال المهلب: "قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيُّ رَحِمَهُ الله: "لاَ تُوجَدُ مُتَابَعَةُ مَعْمَرٍ أَلْبَتَّةَ" (٩٩).

وأجاب ابن عبد البر بجواب؛ فيه الاعتذار عن البخاري بما يليق وتقدمه في الصنعة، وسعة اطلاعه، ودقة حفظه، فقال:" وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق عن معمر بإسناده هذا عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمرو بن أمية الضمري قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه. ولم يزد، ولم يذكر العمامة. وعبد الرزاق من أثبت الناس في معمر، وقد صنف كتابا جليلاً ذكر فيه باب المسح على العمامة، والبخاري إنما كان عنده حديث معمر من غير رواية عبد الرزاق، أو حدثه عن عبد الرزاق بما ذكر من وثق به ممن لم يتفق ما جاء به، وحسبك بما ذكره في مصنفه" (١٠٠). ورد عليه ابن حجر فقال: "وَوَقع فِي روايتنا من طَرِيق أبي ذَر الْهَرَوِيّ فِي الصَّحِيح فِي مُتَابعَة معمر ذكر الْعِمَامَة" (١٠١). وقال:" وَأخرجه أَبُو عبد الله ابن مندة فِي كتاب الطَّهَارَة من طَرِيق معمر بِذكر الْعِمَامَة أَيْضا، ولا يتصور أن يذكر البخاري متابعة ثم لا تكون موجودة البتة كما زعم الأصيلي" (١٠٢).

ولم ينفرد ابن حجر بقوله إن ابن منده أخرجه من طريق معمر بذكر الرواية، بل أكده العيني والقسطلاني، قال العيني: "وَقع فِي كتاب الطَّهارة لابن منده من طَرِيق معمر: وَفِيه إِثْبَات ذكر الْعِمَامَة" (١٠٣).

وقال القسطلاني: " لكن أخرجها ابن مندة في كتاب الطهارة له من طريق معمر بإثباتها"(١٠٤)

قلنا: وكتاب ابن مندة غير مطبوع لذا لم نستطع الوقوف عليه، وأما تخريج متابعة معمر من الكتب المطبوعة فأخرج رواية معمر عن الأوزاعي عبدُ الرزاق في باب" المسح على الخفين" عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ» (١٠٥). ومن طريقه أحمد(١٠٦) وابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ)(١٠٧) والبيهقي(١٠٨).

واختلف العلماء بعد ذلك في صحة الرواية بهذه الصورة، ولخص ابن سيد الناس العلة في هذا السند، فقال: " وقال من أعله: أبو سلمة لم يسمع من عمرو بن أمية، إنما سمعه من جعفر" (١٠٩).

ورجح عدد من النقاد والعلماء عدم سماع أبي سلمة من عمرو بن أمية، منهم: أبو حاتم الرازي، قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ مُحمّدُ بنُ كثِيرٍ المِصّيصِيُّ، عنِ الأوزاعِيّ، عن يحيى بنِ أبِي كثِيرٍ، عن أبِي سلمة، عن عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه، قال رأيتُ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم يمسحُ على الخُفّينِ والعمامةِ، فقال أبِي: إنّما هُو أبُو سلمة، عن جعفرِ بنِ عَمرِو بنِ أُميّة، عن أبِيهِ، عنِ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم" (١١٠) ونلحظ هنا أن أبا حاتم لم يعرض لتضعيف ذكر العمامة.

كما أعله صالح بن محمد البغدادي المشهور ب (جزرة)، فيما رواه الخطيب في ترجمة محمد بن مصعب عن" عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَلَفٍ النَّسَفِيُّ، قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيَّ، عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقُلْتُ: صَحِيحٌ؟ فقال: يحتاج أن يكون بين أبي سلمة وعمرو: جعفر بن عمرو، أبو سلمة لم يسمع من عمرو، ومحمد بن مصعب ضعيف في الأوزاعي " (١١١). وفي هذا تصريح بتصحيح رواية الأوزاعي التي فيها ذكر العمامة، وفيها سماع أبي سلمة من جعفر.

قال ابن بطال: "روى عبد الرزاق، عن معمر،.. يمسح على خفيه. هكذا وقع فى مصنف عبد الرزاق، ولم يذكر العمامة، وأبو سلمة لم يسمع من عمرو، وإنما سمع من ابنه جعفر، فلا حجة فيهما" (١١٢). وتابع الكرمانيُّ ابنَ بطال على قوله (١١٣). ورجح عدم السماع كذلك والعيني(١١٤).

وخالفهم بعض العلماء، قال ابن حزم: " حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، ثنا بِشْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ – ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ».

وَرُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَبْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُد الْخُرَيْبِيِّ [١١٥]، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ.

وَهَذَا قُوَّةٌ لِلْخَبَرِ؛ لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ سَمِعَهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ سَمَاعًا، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ جَعْفَرٍ ابْنُهُ عَنْهُ، كَمَا فَعَلَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، الَّذِي سَمِعَ حَدِيثَ الْمُغِيرَةِ مِنْ حَمْزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ الْحَسَنِ عَنْ حَمْزَةَ " [١١٦].

وكلام ابن سيد الناس مؤذن بقبول كلام ابن حزم، فقال: " ورواه معمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير؛ فتابع الأوزاعي في ذكر العمامة. وهو عند معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمرو بن أمية.

وقال من أعلّه: أبو سلمة لم يسمع من عمرو بن أمية، إنما سمعه من جعفر. وقد استشهد البخاري برواية معمر في هذا الحديث. وأما أبو محمد بن حزم فرأى أن أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية ومن أبيه جعفر عنه كما صنع بكر المزني في حديث المغيرة السابق حيث سمعه من حمزة بن المغيرة ومن الحسن عن حمزة.

لا سيما وطريق ابن حزم التي رواها من جهة ابن أيمن فيها عن أبي سلمة حدثني عمرو بن أمية فهي صريحة في الاتصال..." [١١٧]

وأصرح منه، ترجيح البرماوي سماع أبي سلمة من عمرو بصنيع البخاري، فقال ردّا على ابن بطال: " لكنَّ كلامَ البخاريّ يدلُّ على أنَّه سَمعه منهما كما ترى" [١١٨].

قال ابن حجر:" سَمَاعُ أَبِي سَلَمَةَ مِنْ عَمْرٍو مُمْكِنٌ؛ فَإِنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سِتِّينَ وَأَبُو سَلَمَةَ مَدَنِيٌّ، وَلَمْ يُوصَفْ بِتَدْلِيسٍ وَقَدْ سَمِعَ مِنْ خَلْقٍ مَاتُوا قَبْلَ عَمْرٍو، وَقَدْ رَوَى بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ أَرْسَلَ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرِو بْنَ أُمَيَّةَ إِلَى أَبِيهِ، يَسْأَلُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ بِهِ؛ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ اجْتَمَعَ بِعَمْرٍو بَعْدُ فَسَمِعَهُ مِنْهُ، وَيُقَوِّيهِ تَوَقُّرُ دَوَاعِيهِمْ عَلَى الِاجْتِمَاعِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ" [١١٩].

وقال: " وسماع أبي سلمة من عمرو ممكن لأنّه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني، وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو. قال العيني– كما نقله عنه ابن حجر–: كونه مدنيًا وسماعه من خلق ماتوا قبله لا يستلزم سماعه من عمرو وبالاحتمال لا يثبت ذلك. قلت: نقل مسلم في مقدمة صحيحه الاتفاق على أن مثل ذلك من غير المدلس إذا كان ثقة محمول على الاتصال،

وأبو سلمة ثقة، وهذا كاف في الرد على هذا الزاعم أنّه لا يثبت ذلك بالاحتمال، احتجاج البخاريّ بذلك دال على أنّه اطلع على سماعه، لأنّه لا يكتفي بالمعاصرة فيتم الاتفاق، والله أعلم" (١٢٠).

وقال: " وَجزم ابْن حزم بِأَن أَبَا سَلمَة سمع هَذَا الحَدِيث من جَعْفَر بن عَمْرو، عَن أَبِيه، وَمن أَبِيه أَيْضاً. واستند فِي ذَلِك إِلَى مَا أخرجه من طَرِيق مُبشر بن إِسْمَاعِيل، عَن الْأَوْزَاعِيّ، عَن يحيى بن أبي سَلمَة، حَدَّثَنِي عَمْرو، وَالله أعلم" (١٢١).

الخـاتـمــة :

وبعد هذا البحث وهذه الدراسة خلصنا إلى:

١- صحة رواية الأوزاعي في المسح على العمامة، والتي أخرجها البخاري في الصحيح وغيره، لثقة الأوزاعي، وتقدمه في أصحاب يحيى بن أبي كثير ممن شاركه رواية هذا الحديث، فهو المقدم عند أرباب النقد أصحاب العصر الذهبي للسنة.

٢- لم ينفرد الأوزاعي بأصل هذه الزيادة في المسح على العمامة، فهي مروية من طريق المغيرة بن شعبة رضي الله عنه كما عند مسلم.

٣- تعاور منهجا البخاري ومسلم في الصحابي الذي أخرجا المسح على العمامة من طريقة، فالبخاري روى حديث عمرو بن أمية الضمري من وجهين، مرة بإثبات المسح على العمامة ومرة بدونها، وكذلك فعل مسلم مع حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما.

٤- الجزم بضعف متابعة معمر عن يحيى بن كثير لا يسلم، وصنيع البخاري يومئ بتصحيحها كما ذكر غير واحد من الشراح.

الهوامـــش :

(١) ابن ناصر الدين، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة** (١٥٧/٩).

(٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين ح (٢٠٢).

(٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين ح (٢٠٣).

(٤) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد** (١٤/ ٢١٤).

(٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين ح(٢٠٤).

(٦) أحمـد، **المسـند**، ٤ /١٣٩ح١٧٢٨٥ و٥ /٢٨٧ح٢٢٥٣٩. وقـال الشـيخ شـعيب: إسـناده صحيح على شرط الشيخين.

(٧) ابن أبي شيبة، **المصنف**، باب المسح على الخفين ١ /٢٠٦ ح ٢٢.

(٨) أبو داود الطيالسي، **المسند** (٢/ ٥٨٣) ح ١٣٥٠.

(٩) النسائي، **السنن الصغرى**، باب المسح على الخفين ح١١٩. قال الشيخ الألباني: صحيح. وفي **السنن الكبرى**، (١٢٥).

(١٠) أحمد، **المسند**، ٤ /١٧٩ح(١٧٦٥٦) قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(١١) ابن قانع، **معجم الصحابة**، رقم ١١١٠.

(١٢) أحمد، **المسند**، ٤ /١٣٩ح(١٧٢٨٦)، و٥ /٢٨٧،ح(٢٢٥٣١) وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(١٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين ح(٢٠٥).

(١٤) ابن أبي شيبة، **المصنف**، ١ /٢٩ ح(٢٣٠).

(١٥) ابن ماجه ، **سنن ابن ماجه** باب المسح عل الخفين ح(٥٦٢) .

(١٦) أحمـد، **المسـند**، (٤ /١٣٩ ح١٧٢٨٤) و(ج٥ ص٢٨٧ ح ٢٢٥٣٥)، وقـال الشـيخ شعيب: حديث صحيح.

(١٧) الخمار: قال ابن الأثير رحمه الله في **النهاية**، ج٢ ص ١٤٨ مادة خمر:" وفيه [أنه كان يَمْسَح على الخُفّ والخِمَار] أراد به العمامه لأن الرجل يُغَطّي بها رأسَه كما أن المرأه تغطِّيه بخمارها وذلك إذا كان قد اعْتمَّ عِمَّه العرب فأدارَها تحت الحَنَكِ فلا يستطيع نَزْعَها في كل وقت فتصير كالخفَّين غير أنه يحتاج إلى مَسح القليل من الرأس ثم يَمْسح على العمامه بدل الاسْتيعاب .

(١٨) ابن قانع، **معجم الصحابة**، ح(١١١٠).

(١٩) أحمد، **المسند**، ج٤ ص١٧٩، ح(١٧٦٥٣)، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢٠) الدارمي، **سنن الدارمي**. باب المسح على العمامة ح(٧٣٧) وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٢١) **سنن أبي بكر الأثرم**، بَابٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ. ص:(٢٣٢-٢٣٠).

(٢٢) ابن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة**، بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ. ح(١٨١).

(٢٣) ابن المنذر، **الأوسط** (٢/ ١٣٣).
(٢٤) البيهقي، **السنن الكبرى**، باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ح (١٣٢٦).
(٢٥) ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، باب المسح عل الخفين ح (٥٦٢).
(٢٦) ابن حبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، باب ذكر الإباحة للمرء أن يمسح على عمامته كما كان يمسح على خفيه سواء دون الناصية ح(١٣٤٣).
(٢٧) ينظر ترجمته في المزي، **تهذيب الكمال**، (٣١/ ٥٠٤) ت٦٩٠٧ .
(٢٨) الفسوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، (١ / ٦٢١).
(٢٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (١/ ١٥٧).
(٣٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (٩/ ١٤٢).
(٣١) المزي، **تهذيب الكمال**، (٢/ ٢٤) ت ١٤٣.
(٣٢) ابن عدي، **الكامل**، (١ /٣٨٢).
(٣٣) الذهبي، **ذكر من تكلم فيه وهو موثق**، ص٣٠ .
(٣٤) ابن عدي، **الكامل**، (١ /٣٨٢).
(٣٥) المزي، **تهذيب الكمال**، (٢/ ٢٤) ت ١٤٣.
(٣٦) المزي، **تهذيب الكمال**، (٥/ ٥٢٤) ت ١١٥٦ .
(٣٧) ابن معين، **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**، (٤ /١٤١).
(٣٨) ابن عدي، **الكامل**، (٢ /٨٢٢).
(٣٩) المزي، **تهذيب الكمال**، (٥/ ٥٢٤) ت ١١٥٦ .
(٤٠) المزي، **تهذيب الكمال**، (١٢/ ٥٩٢) ت ٢٧٨٤ .
(٤١) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (٤/ ٣٥٦).
(٤٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**(٤/ ٣٥٦).
(٤٣) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد** (٩ /٢٧٣)
(٤٤) المزي، **تهذيب الكمال**، (١٢/ ٥٩٢) ت ٢٧٨٤
(٤٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (٦/ ٢٠٣).
(٤٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (٦/ ٢٠٣).
(٤٧) ابن عدي **الكامل**،(٥ /١٨٢٧).

(٤٨) يعقوب بن شيبة، **مسند عمر بن الخطاب** (ص٦٦).

(٤٩) انظر المزي، **تهذيب الكمال** (٢٠٤/٣) ت ٤٨٤.

(٥٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (٢٥٦/٨).

(٥١) ابن معين، **تاريخ ابن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف ج٤ ص١٨٠: ت ٣٨٢٥

(٥٢) **مسائل الإمام أحمد** رواية أبي داود السجستاني (ص٤١٩).

(٥٣) **مسائل الإمام أحمد** رواية أبي داود السجستاني (ص٤١٩).

(٥٤) **مسائل الإمام أحمد** رواية أبي داود السجستاني (ص٤١٩)، ابن عدي: **الكامل**،(١٠٠/١).

(٥٥) ابن معين، **تاريخ ابن معين** برواية الدوري(٤/ ١٨٠) ت ٣٨٢٥.

(٥٦) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، (٦٠/٩).

(٥٧) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، (٦٠/٩).

(٥٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٦١/٩).

(٥٩) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**(١٢/ ٢٦٠).

(٦٠) المزي، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**،(ج٢٥١/٩، ٢٥٥، ٢٥٧،ج ٦٩/١١-٧٥).

(٦١) يعقوب بن شيبة، **مسند عمر بن الخطاب** (ص ٧٦)

(٦٢) يعقوب بن شيبة، **مسند عمر بن الخطاب** (ص ٦٦-٦٧) .

(٦٣) ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**(٢/ ١١١٣).

(٦٤) الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (٣٤٩/١٦).

(٦٥) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج٢ص٢٤٢.

(٦٦) البخاري، **الصحيح**، كتاب مواقيت الصلاة، باب إثم من ترك العصر،(١/ ٢٠٣) ح٥٢٨.

(٦٧) ابن رجب، **فتح الباري** (٤/ ٣١٢-٣٠٧).

(٦٨) الفسوي، **المعرفة والتاريخ** (٢/ ٤٤٤).

(٦٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** (٩/ ٦١).

(٧٠) القُنْداق: صَحِيفَةُ الْحِسَابِ. ابن منظور، **لسان العرب** (١٠/ ٣٢٤) فصل القاف.

(٧١) أبو عوانة، **المستخرج** (١/ ٢٦٨).

(٧٢) الذهبي، **تاريخ الإسلام** (٣/ ٣٦٦).

(٧٣) **مسائل الإمام أحمد** رواية أبي داود السجستاني (ص ٤١٩).

(٧٤) البيهقي، **المدخل إلى السنن الكبرى** (ص٤١٠).
(٧٥) ينظر: **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**(١/ ٤٨٠).
(٧٦) الذهبي، **تاريخ الإسلام**(٩/ ٤٨٧).
(٧٧) ابن قتيبة، **تأويل مختلف الحديث** (ص٣٨٢).
(٧٨) ابن الجوزي، **التحقيق في مسائل الخلاف** (١/ ١٥٨).
(٧٩) ابن أبي صفرة، **المختصر النصيح** (١/ ٢٥٦).
(٨٠) ابن أبي صفرة، **المختصر النصيح** (١/ ٢٥٦).
(٨١) ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**(١/ ٣٠٧).
(٨٢) الكرماني، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري** (٣/ ٥٤) .
(٨٣) ابن عبد البر، **الأجوبة المستوعبة** (ص ١١-١٢).
(٨٤) الكشميري، **فيض الباري على صحيح البخاري** (١/ ٤٠٢).
(٨٥) مسلم، **صحيح مسلم** .كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة(٢٢٨/١) ح٢٤٧.
(٨٦) الصبيحي، **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد**(٦٣/٢).
(٨٧) الصبيحي، **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد**(٢/ ٦٣-٥٩).
(٨٨) ابن حزم، **المحلى بالآثار**(١/ ٣٠٧).
(٨٩) ابن سيد الناس، **النفح الشذي**(٢/ ٣٨٩).
(٩٠) ابن حجر، **فتح الباري**(١/ ٣٠٩).
(٩١) العيني، **عمدة القاري**(٣/ ١٠١) .
(٩٢) القسطلاني، **إرشاد الساري**(٢٨٠/١) .
(٩٣) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**(٥٨٢/٢).
(٩٤) القرافي، **جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول**(٢٩٦/٢).
(٩٥) الشوكاني، **إرشاد الفحول**(١/ ١٥٤)
(٩٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الطهارة باب المسح على الخفين، ح (٢٠٥).
(٩٧) ابن عبد البر، **الأجوبة المستوعبة** ص:(١٢-١١) .
(٩٨) ابن حجر، فتح الباري(١/ ٣٠٨).
(٩٩) بنِ أَبِي صُفْرَةَ، **الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ**، ج١، ص٢٥٦.

(١٠٠) ابن عبد البر، **الأجوبة المستوعبة** ص(١٢-١١).

(١٠١) ابن حجر، **فتح الباري**، (٣٦٩/١).

(١٠٢) ابن حجر، **تغليق التعليق**، (١٣٥/٢).

(١٠٣) العيني، **عمدة القاري** (٣/ ١٠١).

(١٠٤) القسطلاني، **إرشاد الساري** (١/ ٢٨٠).

(١٠٥) الصنعاني، **المصنف**، (١ /١٩١) ح٧٤٦.

(١٠٦) أحمد، **المسند**، ٤ /١٧٩ح(١٧٦٥٢)، وقال الشيخ شعيب: حديث صحيح وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين.

(١٠٧) ابن الأعرابي، **معجم ابن الأعرابي**، (٢ /٧١٠) ح ١٤٤٢.

(١٠٨) البيهقي، **السنن الكبرى**(١/ ٢٧٠) باب الرُّخْصَةِ فِى الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ح ١٣٢٧ .

(١٠٩) ابن سيد الناس، **النفح الشذي**(٢/ ٣٨٩).

(١١٠) ابن أبي حاتم، **العلل**، ت ١٧٩.

(١١١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٣ /٢٧٩).

(١١٢) ابن بطال، **شرح صحيح البخارى** (١/ ٣٠٧).

(١١٣) الكرماني، **الكواكب الدراري** (٣/ ٥٤).

(١١٤) العيني، **عمدة القاري** (٢ /٥٧٤).

(١١٥) كذا قال ابن حزم، وقد اشتبه عليه فإنما رواه البخاري من طريق عبد الله وهو ابن المبارك، ورواية عبد الله بن داود الخريبي عند ابن خزيمة في الصحيح ابن خزيمة (٩٢/١) ح: ١٨١ قال: " نا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ،..." .

(١١٦) ابن حزم: **المحلى بالآثار** (١/ ٣٠٤-٣٠٣).

(١١٧) البرماوي، **اللامع الصبيح** ٢(/ ٢٧٧).

(١١٨) البرماوي، **اللامع الصبيح** (٢/ ٢٧٧).

(١١٩) ابن حجر، **فتح الباري** (١/ ٣٠٩-٣٠٨).

(١٢٠) العيني، **انتقاض الاعتراض** (١/ ٢٢٠).

(١٢١) ابن حجر، **تغليق التعليق** (٢/ ١٣٦).

قائمة المصادر والمراجـع:

(١) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، دار الأمم- بيروت ط١- مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(٢) ابن أبي حاتم، **العلل**، مكتبة المثنى بغداد والقاهرة، ومكتبة الخانجي، ١٣٤٣ هجرية، تحقيق رفعت فوزي،

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف، دار الفكر، ط١ ١٩٩٥، ضبط محمد عبد السلام شاهين.

(٤) ابن الأثير، أبو **السعادات** المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي

(٥) ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ت ٣٤٠هـ، **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق وتخريج: عبد المحسن الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية ط١ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٤٠٠.

(٦) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى٥٩٧هـ)، **التحقيق في أحاديث الخلاف**، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(٧) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **علوم الحديث**، تعليق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط١، ٢٠٠٢ م.

(٨) ابن المديني، علي، **العلل**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.

(٩) ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى: ٣١٩هـ، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة- الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(١٠) ابن بطال، علي بن خلف، **شرح صحيح البخاري**، ضبطه أبو تميم ياسر بن إبراهيم مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.

(١١) ابن حبان، محمد بن حبان البُستي المتوفى ٣٥٤هـ)، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، ترتيب: علي بن بلبان المتوفى ٧٣٩هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(١٢) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، المحقق: محمد عوَّامة، دار الرشيد – حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(١٣) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ)، **انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري**، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – صبحي بن جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

(١٤) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام احمد، القاهرة، ٢٠٠٩م.

(١٥) ابن حجر، **تغليق التعليق**: تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي،المكتب الإسلامي دار عمار– بيروت، وعمان، ط١، ١٤٠٥هـ.

(١٦) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، ط١، ١٩٨٤م.

(١٧) ابن حجر، **فتح الباري**، دار الريان، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب.

(١٨) ابن حزم، **المحلى**، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق دعبد الغفار البنداري، سنة ١٩٨٨م.

(١٩) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق ت ٣١١، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.

(٢٠) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الثانية، سنة الطبع ١٤٢١هـ.

(٢١) ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين المتوفى ٧٣٤هـ، **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، الناشر: دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٢٢) ابن شاهين، عمر بن أحمد ت ٣٨٥، **تاريخ أسماء الثقات**، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عبد المعطي قلعجي.

(٢٣) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المتوفى ٤٦٣هـ، **جامع بيان العلم وفضله جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق:أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤م.

(٢٤) ابن عبد البر، **الأجوبة المستوعبة**، نسخة موجودة على المكتبة الحاسوبية الشاملة ولم أطلع عليها مطبوعة في المكتبات الأردنية.

(٢٥) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت٣٦٥هـ، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الفكر بيروت ط٢.

(٢٦) ابن قانع، القاضي عبد الباقي ابن قانع ت ٣٥١، **معجم الصحابة**، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

(٢٧) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، الناشر:دار الجيل– بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م، تحقيق: محمد زهري النجار.

(٢٨) ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، **مؤسسة الرسالة**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١، ٢٠٠٩م.

(٢٩) ابن معين، يحيى بن معين وكتابه التاريخ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي جامعة الملك عبدالعزيز، ط١، ١٩٧٩م.

(٣٠) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب** ، الناشر : دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

(٣١) ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة**، دار النشر : مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي الشاملة.

(٣٢) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم أبو عوانة الإسفراينى النيسابورى، **مستخرج أبي عوانة**، الشاملة .

(٣٣) أحمد، **المسند**، ط الميمنية.

(٣٤) أحمد، **المسند**، طبعة مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٩٩بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط.

(٣٥) البخاري محمد بن إسماعيل، ت ٢٥٦هـ) **التاريخ الكبير**، المحق: السيد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ن د.ط .

(٣٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، الناشر: دار الشعب – القاهرة، ط١ ١٤٠٧هـ.

(٣٧) بشير علي عمر، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، الناشر : وقف السلام، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

(٣٨) البيهقي، **السنن الكبرى**، دار الرشد– ناشرون، ط١، ٢٠٠٤م.

(٣٩) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، **جامع الترمذي**، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون،

(٤٠) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ .

(٤١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المتوفى: ٢٥٥هـ، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد: دار المغني، السعودية ط١، ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م.

(٤٢) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. دار النشر: دار الكتاب العربي.مكان النشر: لبنان/ بيروت. سنة النشر:١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. الطبعة الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

(٤٣) الذهبي، **ذكر من تكلم فيه وهو موثق**، مكتبة المنار، الاردن، ط١، ١٩٨٦م.

(٤٤) الذَهَبي، **سير أعلام النبلاء**، مجموعة محققين: بإشراف شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة.

(٤٥) السجستاني أبي داود، سليمان بن الأشعث **مسائل الإمام أحمد رواية** الشاملة .

(٤٦) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى : ١٢٥٠هـ) **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**،المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق – كفر بطنا، الناشر : دار الكتاب العربي، الطبعة : الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

(٤٧) الصبيحي أبو أنس إبراهيم بن سعيد ، **موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث المسماة** «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن

بن يحي المعلمي اليماني»، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠ م.

(٤٨) الطيالسي، أبو داود، **مسند الطيالسي**، دار هجر دن. دت .

(٤٩) عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ، **المصنف**، المحقق:حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند، الطبعة الأولى سنة١٩٧٠ م.

(٥٠) العيني، بدر الدين محمود بن احمد، **عمدة القاري**، دار الفكر ط١، ٢٠٠٥م.

(٥١) الغامدي ناصر بن علي بن ناصر، **جزء من شرح تنقيح الفصول في علم** الأصول لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفى:٦٨٤هـ، رسالة ماجستير، الناشر: رسالة علمية، كلية الشريعة – جامعة أم القرى، عام النشر ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م.

(٥٢) الفسوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق اكرم ضياء العمري، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٤م.

(٥٣) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين المتوفى: ٩٢٣هـ، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، الناشر :المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

(٥٤) الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني المتوفى ٧٨٦هـ، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٥٥) الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي المتوفى:١٣٥٣هـ، **فيض الباري على صحيح البخاري** المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ١٣٥٢هـ.

(٥٦) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن، **تحفة الأحوذي**، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٩م.

(٥٧) المزي، **تهذيب الكمال**، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٥٨) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٥٩) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الناشر: دار الجيل و دار الأفاق الجديدة . بيروت.

(٦٠) المُهَلَّبُ، بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ الأَنْدَلُسِيُّ، ت ٤٣٥هـ، **الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ**، المحقق: أَحْمَدُ السَّلوم، دار التوحيد، ودار أهل، السنة، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

(٦١) يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت بن عُصْفور السدوسي بالولاء البصري المتوفى سنة ٢٦٢هـ، **مسند عمر بن الخطاب**، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.